Distribution: Restricted EB 2005/84/R.13/Rev.2 20 April 2005
Original: English البند 10(ب)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18 – 20 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

مملكة بوتان

من أجل

برنامج تنشيط الزراعة والتسويق والمشروعات

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز التمويل v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع بوتان 4

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 7

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 9

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 12

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 15

الذيول

الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في بوتان**	**2**
الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الرابع:	**إدارة وتنفيذ البرنامج**	**7**
الخامس:	**الهيكل التنظيمي**	**10**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	نغولتروم بوتاني
1.00 دولار أمريكي	=	45 نغولتروم بوتاني
1.00 نغولتروم بوتاني	=	0.022 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة مملكة بوتان

السنة المالية

1 يوليو/ تموز – 30 يونيو/ حزيران

خريطة منطقة البرنامج

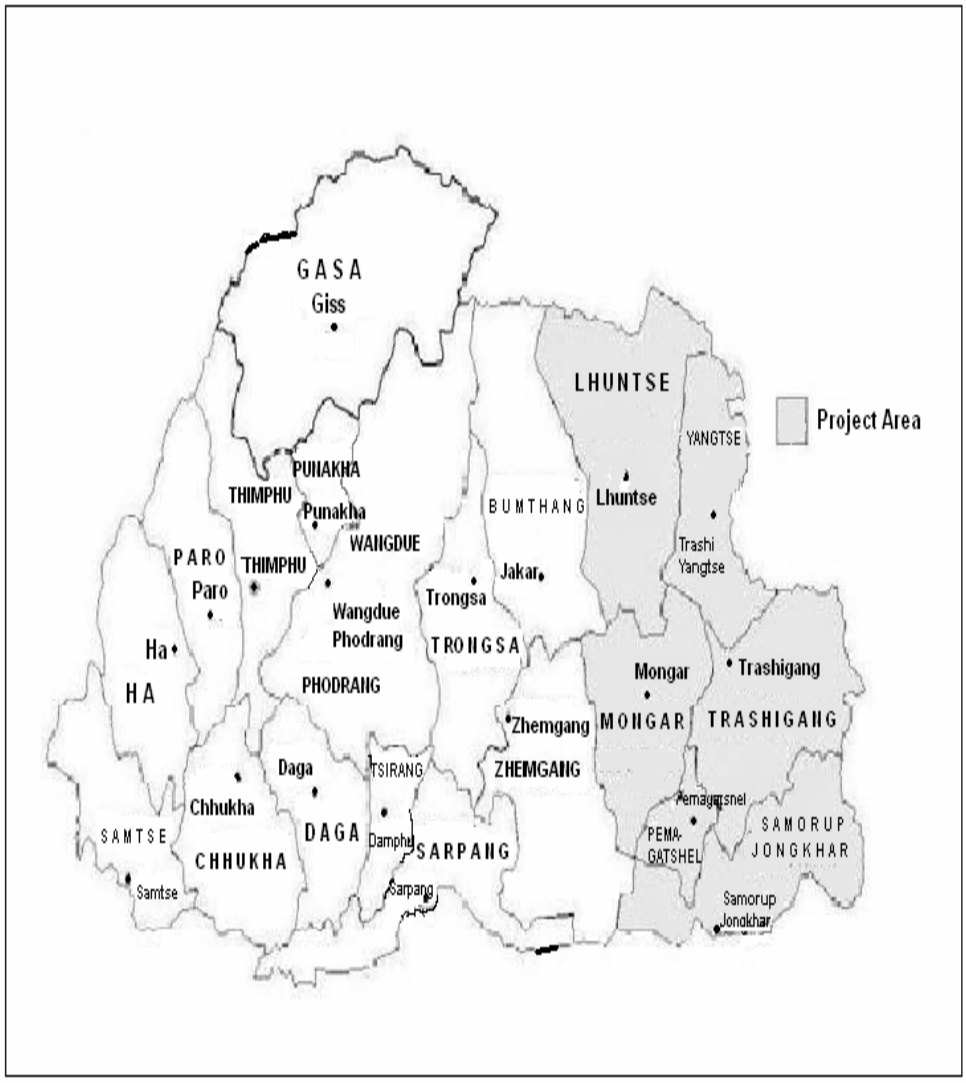

المصدر : تقرير التقدير الذي أعده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

مملكة بوتان

برنامج تنشيط الزراعة والتسويق والمشروعات

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	مملكة بوتان
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	19.7 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	قرض: 9.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.9 مليون دولار أمريكي تقريباً) منحة: 000 70 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 100 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	المنظمة الهولندية للتنمية
قيمة التمويل المشترك:	1.6 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	3.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الهولندية للتنمية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ تتألف منطقة البرنامج من الدوائر الشرقية الست من بوتان التي يبلغ عدد سكانها 200 226 شخص يشكلون 600 26 أسرة. وستتألف المجموعة المستفيدة الأولية من نحو 000 22 أسرة (أي ما يزيد على 80% من المجموع). وتعيش هذه الأسر الريفية في مناطق معزولة بفعل نقص البنى الأساسية. وتشكل النساء جزءاً أساسياً من المجموعة المستهدفة لأنهن يسهمن بمعظم الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات بالإضافة إلى مسؤولياتهن الأسرية الأخرى. ويتعاظم دور النساء حالياً مع تزايد الهجرة الخارجية من جانب أفراد الأسر الذكور مما يؤدي إلى تأنيث الزراعة تدريجياً.

لماذا هم فقراء؟ يشير تحليل للفقر أجري مؤخراً إلى أن دوائر منطقة البرنامج هي من أفقر الدوائر في بوتان. وأسباب الفقر الرئيسية هي التالية: بعد المواقع ووعورة الأراضي مما يعيق الوصول إلى العالم الخارجي، والخلل المتزايد في التوازن بين الموارد الإنتاجية المحدودة والنمو السكاني المتسارع، ونقص المهارات الإنتاجية الذي يعيق تطبيق أساليب الزراعة الحديثة، وانعدام الفرص المدرة للدخل وإمكانات العمل بأجر وعدم توافر الخدمات المالية الريفية. ولما كانت منطقة البرنامج وعرة جداً بجبالها الشاهقة التي تتخللها وديان سحيقة فإن نقص البنى الأساسية في مجال الطرق هو ما يشكل أكبر المعيقات. وما زالت مجتمعات ريفية كثيرة معزولة عن شبكة الطرق وتعتمد على الدواب في النقل.

كيف سيستفيدون من البرنامج؟ يهدف البرنامج إلى تحسين سبل معيشة المجموعة المستهدفة على أساس مستدام من خلال تعزيز إنتاجيتها وزيادة دخلها وتحسين إمكانات حصولها على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تحقيق هدف البرنامج من خلال دعم الإنتاج الزراعي وغير الزراعي. وبتحديد أدق سيعود البرنامج بالنفع على المجموعة المستفيدة عن طريق: (i) تشجيع تشكيل رأس المال في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والمحاصيل ذات الميزة الخاصة؛ (ii) تحسين الظروف التي يتم فيها بدء وتشغيل المشروعات الريفية الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل؛ (iii) تيسير الحصول على الخدمات المالية الريفية ولاسيما القروض لتمكين المستفيدين من امتلاك المدخلات الرأسمالية الضرورية للأنشطة الإنتاجية؛ (iv) دعم بناء قدرات المنظمات على مستوى القاعدة وتعزيز تنمية المهارات لدى المستفيدين؛ (v) تحسين البنى الأساسية الاقتصادية – الاجتماعية المشتركة ولاسيما منها شبكات الطرق ونظم دعم التسويق.

كيف سيساهم المستفيدون في البرنامج؟ سيتم ضمان مشاركة المستفيدين في البرنامج من خلال الاستفادة من تجربة الصندوق وشركائه في الماضي واستناداً إلى خطة تنمية مجموعات القرى التي تنتهج نهجاً تشاركياً يشرك القرى في تنمية البنى الأساسية وتوجيه الأنشطة الإنتاجية بما في ذلك توفير التدريب والقروض. وسيسبق التخطيط لتنمية مجموعات القرى وضع خطة التنمية الوطنية العاشرة ولهذا ينبغي أن يشرع به مع بداية البرنامج عملياً. وسيكون للجنة تنمية مجموعات القرى ولرئيسها الذي يتم اختياره بالانتخاب المباشر من قبل القرويين دور هام في نشر المعلومات عن البرنامج وتعبئة المجتمعات المحلية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
مملكة بوتان
من أجل
برنامج تنشيط الزراعة والتسويق والمشروعات

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى مملكة بوتان تتضمن قرضاً قيمته 9.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 000 70 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 100 دولار أمريكي تقريباً) لمساعدة تمويل برنامج تنشيط الزراعة والتسويق والمشروعات. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة المساعدة المالية باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - مملكة بوتان بلد لا منفذ له على البحر، ويقع في سلسلة جبال هيمالايا الشرقية، وتحده الهند من الجنوب والصين من الشمال، وتعتبر أراضيه من أصعب المسالك الجبلية في العالم، وتتراوح في ارتفاعها بين 100 متر و500 7 متر. وتبلغ مساحة بوتان استناداً إلى الكتاب الإحصائي للمملكة لعام 2003 ما مجمله 394 38 كم^2، وتغطي الغابات 72% منها. ويبلغ عدد سكان بوتان 340 734 نسمة، يعيش 79% منهم في المناطق الريفية. ويختلف المناخ باختلاف خط العرض والارتفاع وهو العامل الأهم. وفصلا الشتاء والصيف فصلان متمايزان وتهطل معظم الأمطار في فترة الرياح الموسمية من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول. وترتبط استخدامات الأراضي بالارتفاع والمناخ. وتتألف بوتان إدارياً من 20 دزونغهاغ (دائرة) تضم 201 جيوغ (مجموعة قرى).

2 - شهد الاقتصاد البوتاني تطوراً سريعاً منذ انفتاح البلد على العالم في الستينات. وللحكومة فلسفة إنمائية كلية تقوم على مفهوم السعادة الوطنية الإجمالية التي تشدد على الحاجة إلى التوازن بين الرفاه المادي للفرد والمجتمع ورفاههما الروحي والعاطفي والثقافي من أجل تحقيق التنمية الكلية. وتقوم السعادة الوطنية الإجمالية على أربع ركائز هي: (i) النمو الاقتصادي والتنمية؛ (ii) المحافظة على التراث الثقافي وتنميته؛ (iii) المحافظة على البيئة واستخدامها استخداماً مستداماً؛ (iv) حسن الإدارة والتسيير.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - وانسجاماً مع المبادئ الرئيسية للسعادة الوطنية الإجمالية فقد وضعت حكومة بوتان استراتيجية لعشرين سنة عنوانها "بوتان 2020: تصور للسلام والازدهار والسعادة" تحدد الاتجاه الذي تود بوتان أن تسير فيه خلال أول عقدين من القرن الحادي والعشرين وتوجه مسار التخطيط والتنفيذ للخطط الخمسية الوطنية من أجل التنمية الموجهة. وقد أطلقت الخطة الخمسية الوطنية التاسعة الحالية في عام 2002، ولهذه الخطة خمسة أهداف عامة هي: (i) تحسين نوعية الحياة والدخل للفقراء على وجه الخصوص؛ (ii) ضمان حسن الإدارة والتسيير؛ (iii) تشجيع نمو القطاع الخاص واستحداث الوظائف؛ (iv) المحافظة على التراث الثقافي وتعزيزه وحفظ البيئة؛ (v) تسريع عملية النمو والتحول الاقتصادي. وقد أعطيت أولوية بالغة للبنى الأساسية ولتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية. وتختلف الخطة التاسعة عن الخطط التي سبقتها في أنها تضم، وللمرة الأولى في تاريخ الخطط، خططاً من أجل 201 مجموعة قرى أعدتها المجتمعات القروية وممثلوها المنتخبون.

4 - أسهمت البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة في تحقيق نمو مستدام في بوتان. فخلال فترة الخطة الثامنة (1997-2002)، ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7% في السنة ومتوسط الدخل للفرد الواحد إلى 600 دولار أمريكي عام 2002. وتراجع التضخم إلى معدل لا سابقة له قدره 1.3% في ديسمبر/كانون الأول 2003. فقد كانت السياسات المالية سياسات محترسة. وما زال الإنفاق العام يركز على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي ويشدد على أهمية البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية تمشياً مع أولويات الخطة التاسعة. وقد تحققت إنجازات باهرة في مجالي الصحة والتعليم مؤخراً فبلغ العمر المتوقع عند الميلاد 61.2 سنة عام 1998 ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار 41.2% عام 1999. وتشمل الرعاية الصحية الأولية معظم السكان.

5 - يهيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد ويعرف هذا القطاع بقطاع الموارد الطبيعية المتجددة مما يعكس الأولوية الكبرى التي توليها الحكومة لحفظ الموارد الطبيعية. وقد كان هذا القطاع يمثل 34% من الناتج المحلي الإجمالي و94% من العمالة عام 2002. ولا تتجاوز نسبة الأراضي القابلة للزراعة 3% من مجموع الأراضي. ويعيش معظم السكان الريفيين على زراعة الكفاف وتربية الحيوانات. ونظراً لأهمية هذا القطاع لسكان البلاد وهم في معظمهم من الريفيين فإن الحكومة تعلق أهمية كبرى على تنمية الموارد الطبيعية المتجددة بهدف تحسين سبل معيشة سكان الريف وفي نفس الوقت ضمان استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً. ومن الأولويات على صعيد القطاع تعزيز الإنتاجية الزراعية وسبل الوصول والتسويق.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

6 - موَّل الصندوق خمسة مشاريع في بوتان منذ عام 1980 بقيمة إجمالية قدرها 28 مليون دولار أمريكي وما زال أحد هذه المشروعات جارياً وهو البرنامج الزراعي الثاني للمنطقة الشرقية. وتشمل الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة ما يلي:

(i) **المشاركة.** استخدمت في إعداد الخطة التاسعة منهجية التخطيط التشاركي التي شملت دراسات تشخيصية مفصلة "وتمارين تصورية" في مجموعات القرى. وقد أتاح هذا النهج مشاركة المستفيدين في تخطيط أنشطة المشروع وانتقائها. ويسَّر انتماء موظفي مجموعات القرى إلى المنطقة ذاتها

عملية الحوار والتعرف على توقعات القرويين. ولا بد مع ذلك من تحسين منهجيات التقدير الريفي التشاركي من أجل تعزيز مزايا الهيكلية القائمة مع تركيز خاص على ضمانات مشاركة الفقراء والنساء.

(ii) **قضايا التمايز بين الجنسين.** بوتان مجتمع متوازن نسبياً من حيث التمايز بين الجنسين. ومع ذلك فإن كل مشاريع الصندوق تستهدف النساء تحديداً، وبرنامج التنمية الزراعية للمنطقة الشرقية الثانية يولي اهتماماً خاصاً للنساء كمجموعة مستهدفة لها خصائصها وفرصها وقيودها الخاصة بها. وتعطى النساء الأولوية للمشاركة في التدريب والأنشطة المأجورة للحيلولة دون زيادة الأعباء التي يتحملنها. وينبغي أن يستمر العمل في البرنامج الجديد بخطة عمل التمايز بين الجنسين التي تنفذ حالياً في إطار برنامج التنمية الزراعية للمنطقة الشرقية الثانية.

(iii) **تطوير التسويق والمشروعات.** من معيقات التسويق الداخلي والخارجي سوء البنى الأساسية في مجال الطرق. فالموردون يواجهون كل الاحتمالات بينما يجد التجار في ذلك فرصاً للتواطؤ فيما بينهم. ولا يمكن مقاومة ذلك ربما إلا بانتهاز فرص لتنظيم المزارعين في رابطات سلعية للمزارعين. فالموردون يحتاجون إلى ظروف محسنة يستطيعون فيها عرض منتجاتهم. أما المنتجون فيعملون عادة على أساس فردي حتى في الأعمال غير الزراعية. وقد يشكل صدور قانون التعاونيات مؤخراً حافزاً على تطوير مشاريع تعاونية.

(iv) **الخدمات المالية الريفية.** تهدف سياسة الصندوق في مجال التمويل الريفي إلى تمكين هيئات الوساطة المالية القائمة من تقديم الخدمات المالية إلى المجموعة المستهدفة. ويتم تحقيق هذا الهدف في بوتان من خلال التعاقد مع هيئة تمويل التنمية في بوتان من خلال اتفاق قرض فرعي.

(v) **البنى الأساسية الريفية.** ينبغي الاضطلاع بأعمال البنى الأساسية في مجال الطرق ضمن إطار من التخطيط للبنى الأساسية المحلية والإقليمية. وتبين الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية للطرقات من جراء الرياح الموسمية لعام 2004 الحاجة إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للحد من هذه الأضرار. وتدل التجربة على أن تكاليف الاستثمارات الإضافية، وإن شكلت عبئاً إضافياً على البرنامج، غالباً ما تستعاد من خلال أعمال الصيانة اللاحقة الأقل تكلفة. وينبغي أن يتم تصميم الطرق الريفية وفق المعايير الوطنية التي نُقِّحت مؤخراً كيما تكون أكثر ملاءمة للبيئة من خلال تنفيذ تقنيات بناء الطرق الملائمة للبيئة. وقد جرت الاستعانة بمجموعات ولجان المستخدمين من أجل تشغيل نظم إمدادات مياه الري وصيانتها. والطرق الزراعية والمسالك والدروب هي من ناحية المبدأ من مسؤوليات مجموعات القرى والقرى. والحاجة قائمة إلى تعزيز نظام تشغيل وصيانة الطرق الفرعية من خلال توفير ما يحتاجه من الدعم المالي والتقني.

(vi) **الإدارة والتنسيق.** برهن مكتب تيسير المشروع أنه أداة فاعلة وفعالة من أجل تنسيق تنفيذ المشروع بتوجيه من المؤسسات صاحبة القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن يستمر استخدام هذه الأداة ضمن البرنامج الجديد.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع بوتان

7 - **سياسة بوتان من أجل استئصال الفقر.** تشدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لعام 2004 على أن الفلسفة الإنمائية للسعادة الوطنية الإجمالية توفر الإطار الكلي اللازم للحد من الفقر. ولما كان الفقر في بوتان هو في معظمه ظاهرة ريفية فإن برامج التنمية الريفية الشاملة المدعومة بالبنى الأساسية اللازمة وبتوليد الدخل والعمل المدعوم من القطاع الخاص ينبغي أن تبقى أجزاء أساسية من استراتيجية الحد من الفقر في الخطة التاسعة. وتسعى الحكومة إلى الحد من الفقر على نحو مستدام من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع ومتكافئ وتنمية إقليمية متوازنة. وسيستمر التوجه الواضح المناصر للفقراء أساساً لإدارة الاقتصاد الكلي. ولما كانت الأغلبية العظمى من الفقراء تعتمد على الزراعة فإن الاستراتيجية القطاعية ستركز على ما يلي: تعزيز الإنتاجية من خلال اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات؛ وزيادة المساحات المروية؛ وتيسير التحول إلى المحاصيل والمنتجات المرتفعة القيمة والقليلة الحجم؛ وتعزيز إمكانات الحصول على قروض؛ وبناء طرق زراعية وفرعية وبنى أساسية سوقية وتحسين القائم منها، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ ووضع سياسة ممكنة وسن إطار قانوني. ومن المتوقع أن يدخل النظام الوطني لرصد وتقدير الفقر حيز التنفيذ قريباً.

8 - **أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** لا توجد أنشطة رئيسية ممولة من المانحين في المنطقة الشرقية من بوتان التي ينفذ فيها البرنامج. ومع ذلك فإن الوكالة اليابانية للتعاون التقني قامت مؤخراً بتمويل دراسة عن القطاع الريفي في دائرتين من الدوائر الشرقية في منطقة برنامج الصندوق بتركيز على البنى الأساسية المعنية بتقديم الخدمات الزراعية. وقد تفضي الدراسة إلى قيام الوكالة اليابانية بتقديم المعدات لوحدة هندسية لا مركزية تنشأ مستقبلاً ضمن وزارة الزراعة. وستستمر الوكالة اليابانية في هذه الأثناء بتقديم الدعم للبحوث الزراعية في بوتان الشرقية مع التركيز على زراعة الأرز غير المقشور والبستنة. وقد كانت المنظمة الهولندية للتنمية شريكاً في برنامج التنمية الزراعية للمنطقة الشرقية الثانية في مجالي المساعدة التقنية والأنشطة التدريبية وستواصل التعاون مع الصندوق في البرنامج الجديد. وتقدم المنظمة الهولندية للتنمية المساعدة التقنية لأربعة برامج وطنية خارج المنطقة الشرقية وهذه البرامج هي: الطرق الريفية واللامركزية والإدارة والتسيير، وتعزيز هيئة تمويل التنمية في بوتان، وبرنامج تنمية المشروعات الريفية وهو برنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وللبنك الدولي مشروع جارٍ خاص بالطرق الريفية ومن المتوقع أن يطلق مشروع التنمية الريفية اللامركزية في منتصف عام 2005.

9 - **استراتيجية الصندوق في بوتان.** جرى عام 1996 اعتماد وثيقة فرص استراتيجية قطرية لبوتان وأكدت بعثات متعاقبة لتصميم المشروعات صحة التوجه الاستراتيجي الأساسي الذي تنص عليه الوثيقة. وقد ركز الصندوق عمليات مشروعاته خلال العقدين الأخيرين على بوتان الشرقية وهي منطقة نائية كثيفة السكان نسبياً وأكثر منطقة انعداماً للأمن الغذائي في البلد. وقد اعتبرت هذه المشروعات منذ البداية جزءاً من الجهد الطويل الأجل الذي يبذل لمساعدة الحكومة على تعزيز الأمن الغذائي وزيادة دخل فقراء الريف وفي الوقت نفسه ضمان استدامة البيئة. وقد ركز الصندوق دعمه في المقام الأول على تنمية رأس المال الاقتصادي لاسيما البنى الأساسية للوصول في المناطق الريفية نظراً للأهمية القصوى لهذه التنمية بالنسبة لفقراء الريف لما يعانونه من صعوبات شاقة بسبب شبكة الطرق والنقل. وينبغي الانطلاق من هذه التدخلات إلى إيلاء اهتمام أشد للأنشطة التي تتجاوز تنمية رأس المال الاقتصادي وذلك لضمان تحسين سبل معيشة فقراء الريف على نحو مستدام. ومن هذه الأنشطة تنمية مهارات السكان المستهدفين وبناء قدرات خدمات الدعم

وتعزيز المؤسسات اللامركزية على الصعيد المحلي والقاعدي والقيام بأنشطة تجريبية قادرة على التأثير على البلد ككل ومنها على سبيل المثال وضع الخطط الرئيسية لنظم النقل في الدوائر وإنشاء خدمة فعالة لمعلومات التسويق. وسيتم دعم كل هذه الأنشطة بموجب برنامج الصندوق الجديد. ومن شأن دمج البرنامج كلياً في خطط تنمية مجموعات القرى وتنفيذه في إطار سياسة لا مركزية السلطة التي تمت مؤخراً ونقلها إلى الدوائر ومجموعات القرى أن يضمن استدامة البرنامج وأن يكون بمثابة استراتيجية للانسحاب.

10 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** تحسن الوضع الاقتصادي في المناطق الشرقية من بوتان كثيراً خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه ما زال متخلفاً عن بقية بوتان. ومن المعيقات الرئيسية ما يلي: (i) ضعف إمكانات الوصول إلى البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الناجم عن سوء شبكة الطرق والنقل؛ (ii) قلة إنتاجية العمالة والأراضي بسبب قلة المخرجات الزراعية والدخل من الزراعة؛ (iii) نقص البنى الأساسية في مجال التجارة والتسويق؛ (iv) انعدام الدعم للمشروعات الصغيرة وللأنشطة المدرة للدخل؛ (v) ضعف الوعي بقضايا الفقر والتمايز بين الجنسين. ومع ذلك فإن المناطق الشرقية من بوتان قد أثبتت من خلال مشاريع الصندوق المتتالية أنها تملك إمكانات كبيرة للتنمية ولتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية. وسيقوم هذا البرنامج بتعزيز ما أنجزته المشروعات السابقة ولاسيما منها برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية وبإنشاء خدمات ومؤسسات قوية تستجيب على نحو أشد لاحتياجات الفقراء.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

11 - تشمل **منطقة البرنامج** دوائر بوتان الشرقية الست وهي لوينتشي ومونغار وبيماغاتشل وسامدرب – يونفخار وتراشيغانغ ويانغتسي وتضم 66 مجموعة قرى تغطي مساحة قدرها 000 11 كم^2 (أي ما يقرب من 29% من مساحة البلد). ويبلغ عدد سكانها 200 226 نسمة يعيشون في 600 26 أسرة. وتعرف المنطقة بأراضيها الوعرة وسلاسل جبالها الشاهقة التي تتخللها وديان سحيقة. ويختلف المناخ باختلاف الارتفاع وهو المحدد الرئيسي للأنشطة الاقتصادية. وتغطي الغابات 78% من مجموع الأراضي. أما الأراضي المزروعة بالمحاصيل، باستثناء أراضي القطع والحرق، فتبلغ مساحتها 000 25 هكتار، ومتوسط الحيازة فيها هو 1.25 هكتار تقريباً للأسرة الواحدة. وبعض هذه الأراضي مُصَطَّبَة ومعظم الأراضي المصطبة قروية. وتغطي المراعي مساحة 000 4 هكتار. وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية. وعلى الرغم من أن المنطقة لا تتمتع باكتفاء ذاتي من حيث الأغذية لاسيما فيما يتعلق بالأرز (وهو الغذاء الأساسي) فإنها مع ذلك معروفة بإنتاج الحمضيات والتفاح وبعض المنتجات الحيوانية. ويتم في المنطقة أيضاً جمع منتجات حرجية غير خشبية مثل الأعشاب الدوائية وحشيشة الليمون. وقد جرى تشجيع زراعة الفطور في السنوات الأخيرة وحققت هذه الزراعة بعض النجاح والبحث جارٍ عن أسواق للتصدير.

12 - يعتبر سوء البنى الأساسية في مجال الطرق أكبر المعيقات في المنطقة. فقد بلغ طول الطرق النظامية في منطقة البرنامج في يونيو/حزيران 2003، نحو 930 كيلومتراً أي 0.08 كيلومتر للكيلومتر المربع الواحد من المساحة السطحية وهو دون المعدل الوطني. لهذا فإن تكاليف النقل مرتفعة للغاية وتحول دون تحقيق الإمكانات الإنتاجية الكامنة فضلاً

عن أن سوء ظروف النقل والسفر يقف حجر عثرة أيضاً في وجه اعتماد الأسر الزراعية للتقنيات ويعرقل حصولها على الخدمات الاجتماعية بما فيها الخدمات التعليمية والصحية.

13 - **المجموعة المستفيدة.** يبين تحليل للفقر أجري مؤخراً أن هذه الدوائر الست هي من أفقر الدوائر في البلاد. ويعود الفقر إلى عوامل رئيسية منها: بعد المواقع ووعورة الأراضي مما يعيق الوصول إلى العالم الخارجي؛ والخلل المتزايد في التوازن بين الموارد الإنتاجية المحدودة والنمو السكاني المتسارع؛ ونقص المهارات الإنتاجية الذي يعيق تطبيق أساليب الزراعة الحديثة؛ وانعدام الفرص المدرة للدخل وإمكانات العمل بأجر وعدم توافر الخدمات المالية الريفية. وستتألف الفئة المستهدفة الرئيسية من الأسر التي تعيش في مواقع تعاني من العزلة بسبب انعدام سبل الوصول إليها. لهذا فإن الاستهداف الجغرافي سيتم لأسباب عملية على أساس البنى الأساسية القائمة في مجال الطرق. فالأولوية العالية ستكون للأسر التي تعيش في القرى النائية التي هي أفقر من تلك التي تتوافر لها إمكانات الوصول إلى المرافق. وإجمالاً ستتألف المجموعة المستهدفة الرئيسية من 000 22 أسرة، أي 80% من الأسر الريفية في منطقة البرنامج. وتشكل النساء جزءاً كبيراً من المجموعة المستهدفة نظراً لأنهن يقمن بالقسط الأعظم من أعمال الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات فضلاً عن مسؤولياتهن المنزلية. وسيجري استهدافهن بشكل خاص نظراً لتعاظم دورهن مع تزايد هجرة أفراد الأسرة الذكور.

14 - ستكون أداة الاستهداف الرئيسية خطة تنمية مجموعات القرى التي يتم وضعها من خلال عملية تشاركية شملت القرى من أجل تنمية البنى الأساسية والاضطلاع بأنشطة إنتاجية منها التدريب وتوفير القروض. وسيتم التخطيط على مستوى مجموعات القرى قبل وضع الخطة الخمسية الوطنية العاشرة، وينبغي أن يشرع به عملياً مع بداية البرنامج. وستضطلع لجنة تنمية مجموعات القرى ورئيسها المنتخب مباشرة من القرويين بدور هام في نشر المعلومات عن البرنامج وتعبئة المجتمعات المحلية.

15 - ينبغي توسيع نطاق تطبيق العملية التشاركية التي بدئ بها في إطار برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية من أجل الإعداد للخطة التاسعة لتشمل كل مجموعات القرى. وقد أجرى هذا البرنامج تجارب "تصورية" في كل مجموعات القرى ولم يقر إلا 16 خطة منها بصيغتها النهائية. وتميزت خطط مجموعات القرى بإدراجها قوائم الاحتياجات الفعلية التي تعبر عنها المجتمعات القروية. وينبغي تعزيز عملية ترتيب الاحتياجات حسب الأولوية والتركيز على الفقر وقضايا التمايز بين الجنسين بصورة صريحة بوصفهما أهدافاً محورية لتنفيذ البرنامج على الصعيد المحلي. ولا بد أن ما يحقق من تقدم في مجال التحول إلى اللامركزية سييسر تطبيق عمليتي التخطيط والاستهداف هاتين. وفي مجال قضايا التمايز بين الجنسين سيجري وضع خطة للدمج والاستهداف مع بدء البرنامج انطلاقاً من دعم المنظمة الهولندية للتنمية لعمليات دمج قضايا التمايز بين الجنسين في برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

16 - الهدف الرئيسي للبرنامج هو تحسين سبل معيشة فقراء الريف في منطقة البرنامج على أساس مستدام من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل وتعزيز إمكانات الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم تحقيق هذا

الهدف من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وغير الزراعي عن طريق: (i) دعم تشكيل رأس المال في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والمحاصيل ذات الميزة الخاصة؛ (ii) تحسين الظروف التي يتم فيها بدء وتشغيل المشروعات الريفية الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل؛ (iii) تيسير الحصول على الخدمات المالية الريفية ولاسيما القروض لتمكين المستفيدين من امتلاك المدخلات الرأسمالية الضرورية للأنشطة الإنتاجية؛ (iv) بناء قدرات المنظمات القاعدية وتنمية مهارات المستفيدين عن طريق التدريب؛ (v) تحسين البنى الأساسية الاقتصادية – الاجتماعية المشتركة ولاسيما منها شبكات الطرق ونظم دعم التسويق.

جيم – عناصر البرنامج

17 - سيتألف البرنامج الذي ينفذ على مدى ست سنوات من خمسة عناصر: (i) الإنتاج الزراعي؛ (ii) تشجيع التسويق والمشروعات؛ (iii) الخدمات المالية الريفية؛ (iv) تنمية البنى الأساسية الريفية؛ (v) الإدارة.

18 - **الإنتاج الزراعي.** سيدعم البرنامج الأنشطة الرامية إلى تعزيز إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وسيتم تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي على المستوى القاعدي من خلال تعيين مزارعين مناوبين للمحاصيل وعاملين في مجال الصحة الحيوانية على مستوى القرى. وسيتم تنظيم بيانات عملية في مزارع أفقر الأسر مع تركيز خاص على الاحتياجات الخاصة للأسر التي ترأسها نساء. وستركز أنشطة حفظ التربة والمياه على تعزيز بنية التربة وخصوبتها. وسيجري تشجيع المحاصيل النقدية ذات المزايا الخاصة لتعزيز قدرة المستفيدين على كسب المال نقداً. وسيتم تحسين نظم إدارة الثروة الحيوانية لكل الأنواع وسيوفر التدريب للمستفيدين والعاملين في الإرشاد الزراعي على حد سواء.

19 - **تشجيع التسويق والمشروعات.** سيعالج البرنامج نقاط الضعف القائمة في السلسلة الاقتصادية التي تربط المنتجين والمستهلكين بهدف زيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية. وسيركز دعم التسويق على ما يلي: توفير بنى أساسية مناسبة للأسواق ومنها على سبيل المثال الأكشاك ونقاط التجميع، وإنشاء خدمة فعالة لمعلومات السوق ضمن وزارة الزراعة كجزء من خدمة التسويق الزراعي؛ وتعزيز القدرات في مجال مراقبة الجودة. وستشمل جهود تشجيع المشروعات الريفية دعم الأعمال الخارجية من جانب خدمة التسويق الزراعي وتعيين موظفين للتسويق على صعيد الدوائر وإقامة مرفق للفرص التجارية بإدارة مكتب تيسير المشروع ووضع خطة رأسية لرعاية المشروعات[2] وإنشاء معارض للمشروعات الريفية. وسيتلقى المستفيدون التدريب في مجالي التسويق وتشجيع المشروعات على حد سواء. وفي ظل النظام التجاري البازغ لمنظمة التجارة العالمية والبيئة التجارية الإقليمية تبدو قدرة بوتان على تحليل الخيارات السياساتية والاستراتيجية محدودة نسبياً على الرغم من بعض المزايا النسبية غير المستغلة التي تتمتع بها. وسيجري دعم هذه القدرة من أموال المنح.

20 - **الخدمات المالية الريفية.** تعتبر الخدمات المالية الريفية أداة هامة لمساعدة المجموعة المستهدفة على بناء الأصول اللازمة للتنمية المستدامة. وسيوفر البرنامج الموارد على شكل صناديق دوارة لمساعدة هيئة تمويل التنمية في

[2] المبدأ الذي يحكم ما يُطلق عليه بمشروعات "الطرب" هو لجوء عدد من أصحاب المبادرات من الشبان للاجتماع بصورة منتظمة بصاحب مبادرات فريق ناجح وذي خبرة (الطرب) الذي ينقل إليهم معارفه/ معارفها وتجاربه/ تجاربها في استهلال هذه المشروعات لتكون أكثر مهنية.

بوتان على تعزيز قدرتها الإقراضية خاصة وأن هذه الهيئة هي الجهة الوحيدة التي توفر خدمات مالية في المناطق الريفية من بوتان. وستقدم المساعدة للهيئة أيضاً من أجل تعزيز قدراتها الإدارية والتنفيذية لاسيما فيما يخص رصد حافظتها. ولما كان من المتوقع أن تحصل هيئة تمويل التنمية في عام 2005 على رخصة بقبول الإيداعات فإن البرنامج سيشدد على أهمية تعبئة المدخرات لضمان استدامة الخدمات المالية بعد انقضاء مدة البرنامج.

21 - **تنمية البنى الأساسية الريفية.** يعتبر توافر إمكانيات الوصول شرطاً أساسياً للحد من الفقر الريفي القائم على السوق. وسيتم تطوير شبكة محدودة من المسالك والطرق الريفية. إلا أن ارتفاع التكاليف الجزئية سيزيد من التكاليف الكلية لهذا الغرض. وسيشجع البرنامج تطوير البنى الأساسية في مجال الطرق والري للإسهام في تخفيف آثار البعد والعزلة التي تعاني منها المجتمعات المحلية المتبعثرة ولزيادة إنتاج الأغذية الأساسية. ومن الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها البرنامج ما يلي: دعم إعداد خطط رئيسية للنقل على صعيد الدوائر؛ وبناء طرق زراعية ومسالك للمحاريث الآلية؛ وتقديم دعم مؤسسي لأقسام الهندسة على مستوى الدوائر لكونها المؤسسات الأولوية على الصعيد الميداني؛ ودعم الري بالراحة مع التركيز على إصلاح وتحديث نظم الجر القائمة. وتعتبر المحاريث الآلية وسيلة نقل مناسبة في المناطق الريفية من بوتان وقد أصبحت مع الدعم المطرد الذي تقدمه اليابان وسيلة نقل شعبية ومتيسرة. وفضلاً عن هذا فإن المحاريث الآلية من شأنها أن تعزز إنتاجية العمالة إن تيسر نقلها إلى الحقول. ومن هنا فإن مسالك المحاريث الآلية ستحقق غرضين اثنين هما تعزيز إنتاجية العمالة الزراعية وتيسير جمع المنتجات من الحقول. وستصل الطرق الزراعية المجتمعات الريفية بمرافق الطرق من المستوى الأعلى ضمن شبكة الطرق الوطنية. وستعتمد تكنولوجيا بناء الطرق الملائمة للبيئة في تنمية البنى الأساسية. وستختبر قدرة المجتمعات المحلية على صيانة البنى الأساسية على أساس تجريبي إضافة إلى التدخلات العامة الجارية على الصعيدين الوطني والإقليمي وصعيد الدوائر.

22 - **الإدارة.** سيسترشد في تنفيذ البرنامج بالمبادئ التالية: (i) دعم تعزيز عمليات الإدارة الاقتصادية اللامركزية المستندة إلى التخطيط على مستوى الدائرة ومجموعة القرى؛ (ii) دعم أعمال البرمجة والتنفيذ والرصد التشاركية القائمة على المستفيدين؛ (iii) تحقيق التوافق والتآزر مع عملية التخطيط الوطني؛ (iv) إنشاء مكتب فعال لتيسير البرنامج ضمن برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية لتعزيز القدرات التقنية والمالية والمؤسسية على مستوى الدوائر ومجموعات القرى. وسيوفر البرنامج المساندة لأنشطة بناء القدرات المؤسسية على صعيد الدوائر ومجموعات القرى بما في ذلك تعيين مراكز اتصال خاصة بقضايا التمايز بين الجنسين. وستوفر الموارد أيضاً لإنشاء مرفق للفرص التجارية وصندوق للمبادرات الصغرى بهدف توفير التمويل على أساس مخصص للأنشطة الموجهة للمستفيدين في القرى وكذلك إنشاء صندوق للبحث عن فرص الابتكار. وستقدم المنظمة الهولندية للتنمية المساعدة التقنية للبرنامج بتركيز على الإدارة الاقتصادية اللامركزية والإدارة والتسيير والبنى الأساسية المناسبة وتخطيط الاستثمارات وتنفيذها. وسيكون مطلوباً من الصندوق تقديم مساعدات تقنية قصيرة الأجل أو ذات طابع تقني جداً على وجه الخصوص.

دال – التكاليف والتمويل

23 - يقدر إجمالي تكاليف البرنامج بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية بنحو 19.7 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التنفيذ التي تبلغ ست سنوات وعلى الوجه المبيَّن في الجدول 1. وترد خطة التمويل في الجدول 2. وسيقدم

الصندوق قرضاً بقيمة 13.9 مليون دولار أمريكي (أو 71% من مجموع تكاليف البرنامج) بينما ستسهم الحكومة بمبلغ 3.1 مليون دولار أمريكي (16%). أما مساهمات المستفيدين فستتألف من أعمال طوعية تقدر قيمتها بنحو مليون دولار أمريكي (5% من المجموع). وستقدم المنظمة الهولندية للتنمية منحة بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي (8%) لتمويل نفقات المساعدة التقنية. وفضلاً عن هذا فإن الصندوق سيقدم منحة بقيمة 000 100 دولار أمريكي لتمويل بناء القدرات في مجالي تنمية الأسواق والمشروعات وإدارة البرنامج ضمن إطار لا مركزي لاتخاذ القرارات (انظر الفقرتين 19 و22) وبما يتماشى مع الأولويات القطاعية المشار إليها في الفقرة الخامسة.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

24 - **التوريد.** اتفقت حكومة مملكة بوتان والصندوق على خطة توريد للأشهر الثمانية عشر الأولى من البرنامج. وسيتم توريد السلع والخدمات التي يمولها الصندوق وفق المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وستمنح العقود الخاصة ببناء الطرق الزراعية على أساس عطاءات تنافسية محلية. أما الأشغال المدنية من أجل مسالك المحاريث الآلية ونظم جر مياه الري فهي محدودة ومتناثرة ولذلك ستمنح على أساس إجراءات الشراء المحلي. وسيكون لتوريد السلع والخدمات الحدود المالية التالية: (i) سيتم توريد البنود التي تقل تكاليفها عن 000 50 دولار أمريكي بواسطة إجراءات الشراء المحلية بما في ذلك تقديم ثلاثة عروض صالحة على الأقل؛ (ii) يتم توريد البنود التي تتراوح تكاليفها بين 000 50 دولار أمريكي أو أكثر من خلال إجراءات العطاءات التنافسية المحلية.

25 - **الصرف.** سيتم صرف قرض الصندوق على مدى ست سنوات عن طريق حساب خاص يودع فيه الصندوق مبلغاً أولياً قدره 1.4 مليون دولار أمريكي. وسيتم إجراء السحوبات من أجل التدريب المحلي ومدفوعات المصروفات التي تتم بموجب عقود تقل تكاليفها عن 000 20 دولار أمريكي استناداً إلى كشوف إنفاق مصدقة. وينبغي توثيق كل المصروفات الأخرى توثيقاً كاملاً. أما القروض التي تقدمها هيئة تمويل التنمية في بوتان إلى المزارعين فيتم تمويلها المسبق مما يتوافر في الصناديق الدوارة لدى الهيئة. ويفصل اتفاق القرض الفرعي الشروط التي تطبق على تحويل الموارد هذا.

الجدول 1– مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
الإنتاج الزراعي	831	1 254	2 085	60	12
تشجيع التسويق والمشروعات	635	1 760	2 395	73	14
الخدمات المالية الريفية	1 192	193	1 385	14	8
تنمية البنى الأساسية الريفية	3 779	4 851	8 630	56	50
الإدارة	1 474	1 327	2 801	46	16
مجموع التكاليف الأساسية	**7 912**	**9 385**	**17 297**	**54**	**100**
الطوارئ المادية	598	721	1 319	55	8
الطوارئ السعرية	424	613	1 036	59	6
مجموع تكاليف البرنامج	**8 934**	**10 719**	**19 653**	**54**	**114**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		المنظمة الهولندية للتنمية		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
الإنتاج الزراعي	2 146	88.7	-	-	240	9.9	33	1.4	-	-	2 419	12.4	1 438	980	-
تشجيع التسويق والمشروعات	1 621	59.6	50	1.8	677	24.9	372	13.7	-	-	2 720	13.8	-1 972	748	-
الخدمات المالية الريفية	1 430	100	-	-	-	-	-	-	-	-	1 430	7.3	218	1 212	-
تنمية البنى الأساسية الريفية	6 139	61.7	-	-	581	5.8	2 252	22.6	974	9.8	9 946	50.6	5 599	4 347	-
الإدارة[ب]	2 570	81.9	50	1.6	121	3.9	397	12.7	-	-	3 138	16	1 491	1 646	-
المجموع	**13 907**	**70.8**	**100**	**0.6**	**1 619**	**8.2**	**3 053**	**15.5**	**974**	**5**	**19 653**	**100**	**10 719**	**8 934**	**-**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

[ب] أدرجت كل المبالغ دون ضرائب لأن ضريبتي الاستهلاك والدخل طفيفتان في أغلب الأحيان في بوتان. وتطبق وزارة المالية إجراءات بسيطة وفعالة للإعفاء منهما.

26 - **التمويل بمفعول رجعي.** ثمة برنامج عمل محدود يتعين تنفيذه بعد مفاوضات القرض وقبل بدء سريانه وغرضه الرئيسي اختبار بعض الطرائق المتعلقة بتقديم الخدمات الزراعية وضمان جاهزية الوكالات التقنية للاضطلاع بتنفيذ البرنامج. وتضم الأنشطة المقترح تمويلها بمفعول رجعي ما يلي: (i) **الإنتاج الزراعي** بما في ذلك الأنشطة التحضيرية اللازمة للعنصر الفرعي المتعلق بالمحاصيل ومنها عقد حلقات العمل والاجتماعات وحشد خدمات الإرشاد الزراعي وتنظيم التدريب الأوّلي للمدربين في مجال تنمية الثروة الحيوانية وإنشاء المشاتل لإنتاج أول دفعة من المحاصيل العلفية والتدريب على البستنة وإنشاء مشاتل لإنتاج النباتات العلفية؛ (ii) **تشجيع التسويق والمشروعات** بما في ذلك التدريب على إدارة البيانات التسويقية والاضطلاع بدراسات أوّلية عن تشجيع المشروعات وعن التكاليف الأولية الجارية لخدمة معلومات السوق في وزارة الزراعة وفي خدمات التسويق الزراعي؛ (iii) **البنى الأساسية الريفية** وما يرافقها من تقدير تكاليف تصميم أعمال البنى الأساسية وتوفير التدريب الأوّلي للمهندسين على مستوى الدوائر خلال السنة المالية 2007/2006؛ (iv) **الإدارة،** بما في ذلك تخطيط التنفيذ من قبيل عقد حلقات عمل حول بدء المشروعات والتخطيط وتدريب موظفي التخطيط الجدد على صعيد مجموعات القرى. والمبلغ المقترح للتمويل بمفعول رجعي هو 400 000 دولار أمريكي بعد مفاوضات القرض وقبل بدء سريانه. وسيدرج هذا المبلغ الإضافي ضمن الإيداع الأوّلي في الحساب الخاص.

27 - **الحسابات ومراجعتها.** إن ممارسات الإبلاغ المالي والمحاسبة التي تتبعها وزارة المالية مقبولة لدى الصندوق. وسيمسك مكتب تيسير المشروع حساباً مجمعاً للبرنامج ويسجل كل المصروفات عن البنود التي يتم شراؤها لحساب البرنامج. وإن الأقسام المعنية بالحسابات في الدوائر لديها من الموظفين والقدرة ما يمكنها من تلبية متطلبات البرنامج المحاسبية. وسيقوم مكتب مراجع الحسابات العام لبوتان بمراجعة كل حسابات البرنامج وسيزود الصندوق والمؤسسة المتعاونة بنسخة مصدقة من تقرير المراجعة في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

28 - **تنسيق البرنامج وإدارته.** ستكون وزارة الزراعة الوكالة الرئيسية لتنفيذ البرنامج بينما تضطلع وزارة المالية بالمسؤولية العامة عن تدفق الأموال والرصد المالي على الصعيد الوطني. أما على صعيد الدوائر فإن مدير كل دائرة سيكون مسؤولاً عن التنفيذ وعن تنسيق العمل مع سائر الوكالات المعنية وفق التوجيهات السياساتية المدرجة في وثائق تخطيط البرنامج. وبناء على تجربة برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية سيجري تشكيل لجنة توجيهية للبرنامج على الصعيد الوطني ولجنة لتنسيق البرنامج على الصعيد الإقليمي لتقدم التوجيهات الاستراتيجية للبرنامج. وسيتولى مكتب تيسير المشروع مسؤولية تسيير أعمال التنفيذ اليومية تحت الإشراف المباشر للجنة تنسيق البرنامج وبدعم مباشر من إدارات الدوائر التي هي المؤسسات المركزية لتنفيذ البرنامج بموجب سياسة اللامركزية. وسيكون التنفيذ التقني من مسؤولية الوحدات التقنية المختلفة. أما هيئة تمويل التنمية فستكون مسؤولة عن تنفيذ العنصر الخاص بالخدمات المالية الريفية. وترد تفاصيل إضافية عن إدارة البرنامج وترتيبات التنفيذ في الذيل الرابع.

29 - **الرصد والتقييم.** ستربط عمليات الرصد مباشرة بنظام الإبلاغ المنتظم الموضوع لبرنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية الذي أصبح يشكل جزءاً أساسياً من عمليات مكتب تيسير المشروع في هذا البرنامج. وستقوم هيئة تمويل التنمية بإنشاء نظام لإدارة ومعلومات برنامج القروض لرصد أنشطة الإقراض. وسيتسق نظام الرصد

الخاص بالبرنامج مع النظام الوطني لرصد الفقر وتقديره الذي تنص عليه وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وسيعد مكتب تسيير المشروع تقارير مرحلية سنوية وينسق المعلومات التي ترد من الوكالات المشاركة ويعمل على ضمان توليد تفاصيل محددة حسب الجنس. وستولي البعثات الإشرافية اهتماماً خاصاً لمؤشرات الرصد المتعلقة بما يلي: (i) بناء الطرق والمسالك وصيانتها؛ (ii) إنتاج الأغذية والثروة الحيوانية والمحاصيل الاقتصادية؛ (iii) دخل الأسر والمؤشرات البديلة المتصلة بزيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي والمصروفات الاستنسابية؛ (iv) الخروج من الفقر؛ (v) دخل النساء المشاركات في أنشطة مدعومة. وستدرج المؤشرات المادية والبيئية والمالية والمؤسسية والاقتصادية/الاجتماعية في التقارير التي تعد للصندوق.

زاي – المبررات الاقتصادية

30 – من المتوقع أن يعود البرنامج بالنفع المباشر على نحو 000 22 أسرة ريفية. وتشمل المنافع الرئيسية المنتظرة من البرنامج تحسين إمكانات الوصول إلى الفرص والخدمات الاقتصادية والاجتماعية. ومادياً ستصدر المنافع عن زيادة إنتاج المزارع للأغذية وتعاظم الدخول النقدية وهو ما سيفضي إلى تحسين التغذية والرفاه. ومن شأن تعزيز التسويق والتجارة مع تزايد عدد المشروعات الصغيرة أن يوطد النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني وأن يجعل الاقتصاد المحلي أكثر مقاومة للاضطرابات الخارجية. وستؤدي مختلف البرامج التدريبية، إضافة إلى التخطيط التشاركي للأنشطة على صعيد مجموعات القرى إلى إذكاء وعي الأفراد والأسر والمجتمعات بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. وستتعزز هذه المنافع مع توظيف المزارعين المناوبين وموظفي تربية الحيوانات على صعيد القرى ليكونوا نقاط اتصال للتخطيط البرمجي التشاركي على صعيد القرى ولتقديم الخدمات ضمن المجتمعات المحلية. ومن المتوقع في ضوء منحى التركيز الخاص بكل نشاط أن يكون أثر الأنشطة شديداً على النساء بوجه خاص. وإن الأنشطة المقترحة لدعم المحاصيل والثروة الحيوانية كفيلة "بتحرير" وقت النساء وتمكينهن من المشاركة بفعالية أشد في الأنشطة الأخرى الإنتاجية والموجهة نحو توليد الدخل.

حاء – المخاطر

31 – ينطوي البرنامج على أربع فئات من المخاطر تشمل ما يلي: أثر الأحداث المناخية القصوى – لاسيما عواصف الرياح الموسمية – على البنى الأساسية الريفية؛ وتوافر العمالة الطوعية من أجل تنمية البنى الأساسية؛ ومدى قدرة خدمة التسويق الزراعي ونوعية المدخلات ولاسيما مواد الغراس وتوافرها. وسيسعى البرنامج إلى التخفيف من آثار الأحداث المناخية القصوى من خلال التطبيق الصارم لإدارة الصرف على الطرق وفي نظم جر مياه الري كما تقضي بذلك إجراءات بناء الطرق الملائمة للبيئة. وسيجري، فضلاً عن ذلك، تخصيص الموارد من أجل تمويل أعمال الصيانة وضمان استمرارها خلال السنوات القليلة التي تلي أعمال البناء أو التحديث وإدخال ما قد تستدعيه الضرورة من تعديلات.

32 – سيتم ضمان توافر العمالة من أجل تنمية البنى الأساسية عن طريق برمجة أكثر الأعمال كثافة في العمالة بفصل الشتاء عندما يقل الضغط على العمالة أو ينعدم. وستبرمج الاستثمارات المتعلقة بالطرق بحيث تغطي شتاءين متعاقبين

وقد استنبطت أساليب تضمن عدم تأثر الأشغال التي تترك دون استكمال بأي أضرار في فترة الانقطاع خلال فصل الرياح الموسمية.

33 - سيعتمد تنفيذ أنشطة دعم التسويق والمشروعات إلى حد كبير على خدمة التسويق الزراعي. وسيجري التعويض عن قلة موظفي خدمة التسويق الزراعي وضعف قدرتها عن طريق ضمان استعانة هذه الخدمة بمعارف وخبرات المؤسسات والمشروعات الأخرى لاسيما برنامج تنمية المشروعات الريفية المدعوم من المنظمة الهولندية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضمان تحقيق التنسيق المشترك بين الوكالات مع وزارة التجارة والصناعة.

34 - أما الخطر المرتبط بنوعية وتوافر المدخلات فسيتم معالجته بعدة طرق. ففيما يتعلق بإنتاج المحاصيل سيساند البرنامج أنشطة إكثار غراس البطاطا التي تقوم بها مجموعات المزارعين بوصفها فرصاً مدرة للدخل. وسيتم تشجيع إنتاج بذور المحاصيل الأخرى (بما في ذلك بذور المحاصيل النقدية ذات المزية) بما يتماشى مع الطرائق التي تطبقها الشركة الوطنية للبذور لضمان توافر بذور جيدة في الوقت المناسب. ومن غير المتوقع أن تبرز أي مشاكل فيما يتصل بإمدادات الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية التي يتم استيرادها في إطار نظام التجارة الحرة. ومع ذلك فإن الاستخدام المفرط لهذه المدخلات غير مستحسن ولا يشجع عليه وكبديل له سيروج البرنامج بقوة لتقنيات الزراعة العضوية.

طاء – الأثر البيئي

35 - سيعتمد البرنامج نهجاً مراعياً للبيئة للأنشطة المقترحة لكل عنصر من العناصر. وسيعالج على وجه الخصوص جوانب الهشاشة البيئية المحتملة التي يمكن أن تصاحب بعض التدخلات التقنية. ويهدف البرنامج من خلال دعم إنتاج المحاصيل إلى تعزيز إنتاجية المحاصيل الأساسية في المناطق المناسبة وتطبيق الأساليب التي من شأنها أن تنهض بالإنتاج. وينتظر من الأنشطة المقترحة الخاصة بالثروة الحيوانية أن تترك آثاراً إيجابية على البيئة لأنها تهدف إلى استبدال ممارسات الرعي "الطبيعي" الحالية بأنشطة إنتاج زراعي وإلى تحسين استخدام الموارد العلفية القائمة. وسيتم تدريب موظفي الإرشاد الزراعي لنشر أساليب لإدارة المحاصيل والثروة الحيوانية تلائم البيئة وتستجيب لاهتمامات المجتمعات المحلية المستفيدة. وسيعتمد عنصر تنمية البنى الأساسية المواصفات التقنية لبناء الطرق الملائمة للبيئة في عملية منتظمة تأخذ بالقضايا البيئية وتقدر الآثار وتطبق إجراءات تخفيفية في كل مرحلة من عملية التجهيز بدءاً من التقدير الاستهلالي للاحتياجات في مجال النقل وانتهاء بالتصميم التفصيلي للبنود المختلفة المزمع إنشاؤها. وقد صنف البرنامج في الفئة باء للأثر البيئي.

ياء – السمات الابتكارية

36 - تتصف خطة تنفيذ البرنامج بسمتين ابتكاريتين هامتين. أولاهما أنها العملية الوحيدة المتعلقة بالحد من الفقر في بوتان التي تستخدم أسلوب الاستهداف الجغرافي على الصعيد المحلي – سيتم استبعاد بعض مجموعات القرى صراحة من تلقي استثمارات إضافية من البرنامج في مجال البنى الأساسية. وفضلاً عن هذا، سيتم للمرة الأولى في بوتان تعيين مركز اتصال لقضايا التمايز بين الجنسين في كل دائرة للإشراف على قضايا التمايز بين الجنسين على صعيد تنفيذ

البرنامج. أما فيما يخص السمات التقنية للبرنامج فإنه سيجري اعتماد نهجين جديدين في منطقة البرنامج: (i) التطبيق الإلزامي لمعايير بناء الطرق الملائمة للبيئة في تنمية البنى الأساسية؛ (ii) تعيين مزارعين مناوبين وموظفي صحة حيوانية ليكونوا صلة وصل بين المجتمعات القروية النائية وخدمات الإرشاد الزراعي. وفضلاً عن هذا فإن البرنامج سيدعم جهد هيئة تمويل التنمية لتعبئة المدخرات حال حصول الهيئة على الرخصة الوطنية بقبول الإيداعات.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

37 - تشكل اتفاقية التمويل بين مملكة بوتان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

38 - ومملكة بوتان مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

39 - وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

40 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى مملكة بوتان قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (9 250 000)، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.075%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى مملكة بوتان منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (70 000)، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير الرئيس وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات التمويل في 7 أبريل/نيسان 2005)

1 - ستقوم الحكومة، من خلال وزارة المالية، بفتح حساب بالنغولتروم البوتاني وتحتفظ به بعد ذلك في مصرف تقترحه الحكومة ويرتضيه الصندوق لعمليات البرنامج (حساب البرنامج). ويفوض الموظف المسؤول عن تيسير البرنامج تفويضا كاملا بتشغيل حساب البرنامج.

2 - وسوف تكفل الحكومة إتاحة فوائد المنحة المقدمة من المنظمة الهولندية للتنمية للبرنامج وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

3 - وسوف ينشئ مكتب تيسير البرنامج، بأسرع ما يمكن عمليا على ألا يتجاوز ذلك 90 يوما من تاريخ النفاذ، نظاما ملائما لإدارة المعلومات والحفاظ عليه بعد ذلك لتمكينه من إجراء رصد مستمر للبرنامج.

4 - ستعين الحكومة، في غضون 90 يوما من تاريخ النفاذ، مكتب المراجع العام للحكومة أو تعين مراجعين مستقلين آخرين، رهنا بالموافقة المسبقة من الصندوق، لمراجعة القوائم المالية الموحدة للبرنامج.

5 - **ممارسات مكافحة الآفات.** (أ) في إطار الحفاظ على الممارسات البيئية السليمة المنصوص عليها في البند 7-15 من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية (الشروط العامة)، تتقيد أطراف البرنامج بأساليب مكافحة الآفات الملائمة التي يقتضيها البرنامج، وتكفل الحكومة، لهذه الغاية، عدم احتواء مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج على أي مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعديلات التي تدخل عليها من آن إلى آخر، أو أي مبيدات مدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (شديدة الخطورة) من تصنيف منظمة الصحة العالمية الموصى بـــه لمبيـــدات الآفـــات حسب خطورتها وتصنيف 1996-1997، والتعديلات التي تدخل عليه من آن إلى آخر.

(ب) على موظفي البرنامج أن يختاروا أقل المواد الكيماوية خطرا عند توصية المزارعين المستفيدين باستخدام مواد كيماوية. وتطبق مبادئ المكافحة المتكاملة للآفات كلما أمكن. وإضافة إلى ما سبق، يولي البرنامج أهمية خاصة لتثقيف المزارعين بالاستخدام السليم للمبيدات الزراعية وطريقة التعامل معها وتخزينها بغية التخفيف إلى الحد الأدنى من آثار التسمم الحاد والمزمن.

6 - **الرصد.** سيركز نظام الرصد والتقييم في البرنامج على الأثر، وسيشمل، من بين جملة أمور، نظاما أساسيا ونظاما للمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس، ومجموعة من المؤشرات لقياس التقدم والأثر في تحقيق أهداف البرنامج. وإضافة إلى ذلك، سيرصد النظام بفعالية المؤشرات التي يتطلبها الصندوق في إطار نظام إدارة النتائج والأثر والمؤشرات التي ينقلها الصندوق إلى الحكومة. وتحقيقا لتلك الغاية، سينسق مكتب تيسير البرنامج المعلومات المقدمة

الملحق

من أطراف البرنامج وسيكفل استحداث مؤشرات مصنفة بحسب الجنسين كجزء من نظام الرصد الشامل للبرنامج. وسوف يتضمن نظام رصد البرنامج المعلومات التالية:

(i) بناء وصيانة الطرق والمسالك؛

(ii) الأغذية والثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل الاقتصادية؛

(iii) الدخل الأسري أو المؤشرات غير المباشرة المرتبطة بزيادة الاكتفاء الغذائي الذاتي والنفقات التقديرية؛

(iv) الانحسار التدريجي للفقر؛

(v) دخل النساء المشاركات في الأنشطة التي يدعمها البرنامج.

وسوف تدرج الجوانب والفوائد المادية والبيئية والمالية والمؤسسية والاجتماعية الاقتصادية الناشئة عن تنفيذ البرنامج في جميع التقارير التي ستقدم إلى الصندوق طبقا للشروط المنصوص عليها في اتفاقية التمويل.

7 - **لجنة مستعملي الطرق.** كشرط لإنشاء المسالك وطرق المحاريث الآلية في إطار عنصر تنمية البنى الأساسية الريفية، تكفل الحكومة، قبل الموافقة على إنشاء تلك الطرق وتمويلها، قيام المجتمع (المجتمعات) المحلية المتضررة/المستفيدة بإنشاء لجنة لمستعملي الطرق، على أن تشير لوائحها بدقة، من بين أمور أخرى، إلى الترتيبات والمسؤوليات المتعلقة بصيانة الطرق، بما في ذلك تقاسم التكاليف والأعباء مع المجتمعات المحلية.

8 - **التأمين على موظفي البرنامج.** ستكفل الحكومة تأمين موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث إلى الحد الذي يتماشى مع ممارساتها المعتادة في الخدمة المدنية الوطنية.

9 - **التركيز على التمايز بين الجنسين.** (أ) على الرغم من تسارع وتيرة "تأنيث" الزراعة، تعاني المرأة من الحرمان اجتماعيا واقتصاديا بسبب قلة ما يتاح لها من فرص التعليم والتدريب. ولذلك سيستهدف البرنامج النساء على وجه الخصوص من أجل تحقيق هدف التنمية الاجتماعية. ويسري ذلك بوجه خاص على عنصر الخدمات المالية الريفية الذي سيتم في إطاره، من بين أمور أخرى، تركيز خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب التقني على أفقر الأسر والنساء لاستخدامها كضمان اجتماعي. وسيتم إجراء تجارب وبيانات عملية في مزارع الأسر الفقيرة والنساء الفقيرات، وهو ما يمكن أن يوفر الاستثمارات الأولية لزيادة الإنتاج وتعزيز الجدارة الائتمانية. وإضافة إلى ذلك، يرجح أن تمثل المرأة عموما نسبة تتزايد بسرعة في المجموعة المباشرة المستهدفة بفضل اشتراك أعداد منهن في الأنشطة الزراعية.

(ب) وستكفل الحكومة تشجيع اللجان القروية على تعيين المزارعات في وظائف المزارعين المناوبين و/أو العاملين في مجال الصحة الحيوانية على مستوى القرى في إطار العنصر الفرعي المتعلق بمساندة خدمات الإرشاد الزراعي الذي يندرج تحت عنصر الإنتاج الزراعي.

الملحق

10 - **إعادة تخصيص الأراضي.** في الحالات التي تؤثر فيها أنشطة البرنامج على توفر و/أو جودة الأراضي في أي قرية، سيعاد تخصيص الأراضي في إطار عملية التخطيط في البرنامج على أساس مشاركة المجتمع المحلي برمته.

11- **البيانات العملية.** سيتم إجراء 50% على الأقل من البيانات العملية في إطار عنصر الإنتاج الزراعي في الحيازات الواقعة على مسافة بعيدة من المراكز الإدارية والقرى الرئيسية في المجموعات القروية.

12- **المبادئ التوجيهية لإنشاء الطرق الزراعية.** ستقوم الوكالة الرئيسية للبرنامج، بأسرع ما يمكن عمليا على ألا يتجاوز ذلك 180 يوما من تاريخ النفاذ، بتحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة بإنشاء الطرق الزراعية بما يتماشى مع منهجية إنشاء الطرق الصديقة للبيئة وأحدث أساليب ضمان الجودة.

13- **صيانة المباني الريفية.** سيكون من شروط تجديد المباني الريفية في إطار البرنامج أن يبرم المجتمع المحلي المستفيد اتفاقا مع إدارة المجموعة القروية فيما يتعلق بإدارة وصيانة المرافق التي يتم تجديدها.

14- **تعليق حق السحب.** (أ) للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض و/أو حساب المنحة طبقا للبند 12-1 من الشروط العامة متى حدثت أي واقعة من الوقائع المحددة فيها أو أي من الحالات المحددة أدناه:

(i) عند أو بعد تاريخ النفاذ، لا تكون اتفاقية منحة المنظمة الهولندية للتنمية قد دخلت تماما حيز النفاذ ولم يبدأ سريانها بالكامل في التاريخ أو التواريخ المحددة فيها، أو في تاريخ لاحق تحدده المنظمة الهولندية للتنمية لذلك الغرض؛ ولا تكون الأموال البديلة قد أتيحت للحكومة وفقا للشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق؛ ويكون الصندوق قد قرر أن هذا الغياب للأموال أثر، أو يرجَّح أن يؤثر تأثيرا جوهريا معاكسا على البرنامج.

(ii) وقف حق الحكومة في السحب من حصيلة منحة المنظمة الهولندية للتنمية أو إلغاؤه أو إنهاؤه كليا أو جزئيا، ولا تكون الأموال البديلة قد أتيحت للحكومة وفقا للشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق؛ ويكون الصندوق قد قرر أن غياب /عدم توفر الأموال أثر، أو يرجَّح أن يؤثر تأثيرا جوهريا معاكسا على البرنامج.

(iii) تعطيل أو وقف أو إنهاء أو تعديل أو تغيير اللوائح الائتمانية أو أي من أحكامها بدون موافقة مسبقة من الصندوق ، ويكون الصندوق قد قرر أن هذا التعطيل أو الوقف أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير أثر أو يرجح أن يؤثر تأثيرا جوهريا معاكسا على عنصر الخدمات المالية الريفية.

(iv) تعطيل أو وقف أو إنهاء أو تعديل أو تغيير دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ويكون الصندوق قد قرر أن هذا التعطيل أو الوقف أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير أثر أو يرجح أن يؤثر تأثيرا جوهريا معاكسا على البرنامج.

الملحق

(v) قيام أي سلطة مختصة باتخاذ إجراءات لتصفية هيئة تمويل التنمية في بوتان أو تعليق عملياتها، أو الشروع في أي إجراء/تدبير لتوزيع أي من أصول الهيئة على الدائنين واستقرار رأى الصندوق على أن ذلك الإجراء سيكون له على الأرجح أثر جوهري معاكس على تنفيذ البرنامج.

(ب) يحق للصندوق أن يعلق، جزئيا أو كليا، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض و/أو حساب المنحة إذا لم يكن تقرير مراجعة الحسابات الذي تقتضيه اتفاقية التمويل قد استكمل بشكل مرض في غضون 12 شهرا من نهاية السنة المالية.

15- **الشروط المسبقة للسحب.** (أ) لا يجوز السحب من القرض أو المنحة فيما يخص النفقات التي يتطلبها البرنامج إلى أن يتسلم الصندوق خطة العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى للبرنامج ويوافق عليها.

(ب) لا يجوز السحب فيما يتعلق بفئة النفقات الائتمانية الإضافية إلا بعد:

(i) موافقة الصندوق على مسودة اللوائح الائتمانية، وتسليم الصندوق نسخة منها، تقرها اللجنة التوجيهية للبرنامج ويعتمدها موظف مختص من الحكومة ويشهد بأنها صحيحة وكاملة؛

(ii) إبرام الاتفاقية الفرعية لهيئة تمويل التنمية في بوتان حسب الأصول، بعد موافقة الصندوق عليها، بين الهيئة والحكومة، وتسليم الصندوق نسخة منها، يشهد موظف مختص من الحكومة بأنها صحيحة وكاملة؛ والترخيص أو التصديق بتوقيع الحكومة وهيئة تمويل التنمية في بوتان على هذا التوقيع عن طريق جميع الإجراءات الإدارية والحكومية، والوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذ مفعول هذه الاتفاقية.

(ج) لا يجوز سحب أي مبالغ فيما يتعلق بفئة نفقات الأشغال المدنية في أي مقاطعة فردية من المقاطعات التي ينفذ فيها البرنامج إلى أن تقوم إدارة المقاطعة المعنية بإعداد الخطة الرئيسية للنقل في تلك المقاطعة وتوافق عليها الوكالة الرئيسية للبرنامج ووزارة الأشغال والمستوطنات البشرية، **ويستثنى** من ذلك النفقات المرتبطة بإعداد الخطة الرئيسية للنقل والمباني وتطوير نظام الري.

16- وتحدد الشروط التالية كشروط مسبقة لنفاذ اتفاقية التمويل:

(أ) أن تعين الوكالة الرئيسية للبرنامج، حسب الأصول، موظف تيسير للبرنامج يرتضيه الصندوق؛

(ب) أن يتم، حسب الأصول، إنشاء اللجنة التوجيهية للبرنامج، ولجنة تنسيق البرنامج، ومكتب تنسيق البرنامج؛

(ج) أن تعين الإدارة في كل مقاطعة من مقاطعات البرنامج مركز اتصال للبرنامج ومركز اتصال لقضايا التمايز بين الجنسين؛

الملحق

(د) أن يوافق الصندوق على مسودة دليل تنفيذ البرنامج؛ وأن تسلَّم للصندوق نسخة منها تقرها اللجنة التوجيهية للبرنامج ويعتمدها موظف مختص من الوكالة الرئيسية للبرنامج ويشهد أنها صحيحة وكاملة؛

(هـ) أن تفتح الحكومة، حسب الأصول، حسابا خاصا وحسابا مصرفيا للمنحة وحسابا للبرنامج؛

(و) أن تتيح الحكومة دفعة أولية من الأموال النظيرة لأطراف البرنامج؛

(ز) أن يتم توقيع اتفاقية التمويل حسب الأصول، ويكون التوقيع والأداء المتصلان بذلك من جانب الحكومة قد رُخص بهما وصُدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية.

(ح) تقدم الحكومة إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن مدير مكتب الشئون القانونية في الحكومة أو مسؤول قانوني مختص آخر في الحكومة مفوض بإصدار ذلك الرأي بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

BHUTAN

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	47
Total population (million) 2002 1/	851
Population density (people per km^2) 2002 1/	18
Local currency	Ngultrum (BTN)

GNI per capita (USD) 2002 1/	600
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	5
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	2
Exchange rate: USD 1 =	BTN 45

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.9
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	35
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	9
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	74
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	63
Number of rural poor (million) (approximate)	n/a
Poor as % of total rural population	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	408
Female labour force as % of total 2002 1/	40
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	na
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	Na
Nutrition	
Daily calorie supply per capita,	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	40 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	19 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 1/	Na
Population using improved water sources (%) 2002 3/	62 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	70 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	18 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	0 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	96
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	1592
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	3 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	64 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	24 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	591 174 274
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	7.0
1992-2002	7.0
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	34
% industry	37
% manufacturing	8
% services	29
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	21 a/
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	52 a/
Gross domestic savings (as % of GDP)	28 a/
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	116 000
Merchandise imports 2002 1/	180 000
Balance of merchandise trade	-64
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	21 627
after official transfers 2002 1/	35 422
Foreign direct investment, net 2002 1/	300 000
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-6
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	34
Total external debt (USD million) 2002 1/	376 900
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	65
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	5
Lending interest rate (%) 2002 1/	na
Deposit interest rate (%) 2002 1/	na

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING TO BHUTAN

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Small Farm Development and Irrigation Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 80	18 May 81	31 Dec 89	G - I - 61 - BH	SDR	475 000	
Small Farm Development and Irrigation Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 80	18 May 81	31 Dec 89	L - I - 50 - BH	SDR	5 450 000	69.4%
Tashigang and Mongar Area Development Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	05 Dec 85	03 Mar 87	31 Mar 93	L - I - 178 - BH	SDR	4 450 000	57.4%
Punakha-Wangdi Phodrang Valley Development Project	IFAD	UNOPS	HC	15 Sep 88	01 Jun 89	30 Jun 97	L - I - 223 - BH	SDR	2 000 000	97.6%
First Eastern Zone Agricultural Project	IFAD	UNOPS	HC	14 Apr 92	23 Oct 92	30 Jun 99	L - I - 299 - BH	SDR	2 900 000	91.7%
Second Eastern Zone Agricultural Project	IFAD	UNOPS	HC	08 Sep 99	17 May 00	31 Dec 08	L - I -512 - BT	SDR	6 950 000	73%

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal To enhance the livelihoods of the rural poor in the programme area	• Household assets ownership index improved (based on additional assets) • Incidence of child malnutrition (boys/girls) reduced • Household food security enhanced	• Periodical national surveys • National plan preparation exercise	
Purpose To achieve total factor productivity and income growth, and improve access to economic and social services	• Total number of households receiving programme services (direct, by sex of household head) • Per capita grain availability increased by 10% by 2010 • Per capita income increased by USD 150-200 by 2012 • Produce trade in programme area doubles in value • Enterprise start-ups increased	• Benchmark, mid-term & completion assessments • Programme progress & supervision reports • M&E system • MOA (AMS) surveys	• Price / demand remain elastic • No major natural calamities • No major trade policy changes in partner countries • Market investigations and adaptive research successful
Outputs **1. On-Farm Production** Crop and livestock production increased	• 5 000 farmers trained (person/times, disaggregated by sex) • 200 pilot crop activities implemented • 4 150 food crop demonstrations conducted • Crop support institutions strengthened • Special medicinal pilot programme set up • 100 Village Animal Health Workers set up & supported • 2 600 farmers trained in market-focused livestock production (person/times, disaggregated by sex) • 400 livestock farmers / herders / producers trained (person/times, disaggregated by sex) • 2 200 demonstrations conducted • Cross-breeding programme implemented with bull and A.I. service	• Programme progress & supervision reports • M&E system	• Training & demonstration effective in producing technology shifts and occupation of promising niches

2. Marketing & Enterprise Promotion Produce marketing made more beneficiary and market focused. Income generation activities and small enterprises supported	• 12 market sheds constructed / rehabilitated • 76 collection points established • 90 modular produce store built • 2 250 farmers trained (person/times, disaggregated by sex) • Market Information Service established • Agricultural Marketing Service (AMS) supported • Training of 4 AMS/PPD staff in dealing with emerging issues related to WTO access & regional trade environment • *Dzongkhag* marketing officers trained (person/times) • 34 events of godfather entrepreneurs conducted • 72 "modules" of Rural Enterprise Parks established • BOF resources disbursed effectively	• Programme progress & supervision reports • M&E system • AMS periodic reports	• *Geogs* obtain means to effectively manage marketing infrastructure provided • Marketing programme effective • Grant-funded activities implemented
3. Rural Financial Services Poverty and gender sensitive rural financial services provided by BDFC	• New loans extended doubled over 4-year period (by sex & by type of borrower) • Value of gross loan portfolio (loans outstanding – loans written off) (disaggregated by sex) • BDFC staff in the programme area trained in rural financial service delivery	• BDFC periodic reports • Programme supervision reports	• Profitable operations in programme *dzongkhags* achieved
4. Infrastructure Development Access infrastructure significantly improved. Irrigation development supported	• 150 km of farm roads built or upgraded • 240 km of power-tiller tracks built • 100 km of main conveyance for irrigation upgraded, repaired or built • O&M manual developed & system operations	• Programme progress & supervision reports • M&E system	• District Transport Master Plans established and implemented
5. Support to Decentralization & Programme Management Decentralized institutions and management supported	• Decentralized departments at *Dzongkhag* level strengthened • Programme Facilitation Office (PFO) established & supported with 2 short-term TAs for management planning and M&E • PFO M&E system firmly established & delivery of RIMS outputs • Participatory poverty and gender sensitive *Geog* Planning implemented • *Geog* Plans effectively taken forward into *Dzongkhag* & national plans • Special funds successfully disbursed	• *Dzongkhag* & PFO annual reports • Programme progress & supervision reports • Mid-term & completion reviews	• Implementation of decentralization policy continued • Lessons from SEZAP management procedures absorbed • PRA efforts continued • Grant-funded TA available

Activities by Components

1.1 Support to Renewal Natural Resource extension system
1.2 Promote soil & water conservation
1.3 Implement non-forest timber product programme
1.4 Implement horticulture programme
1.5 Strengthening animal breeding services
1.6 Conduct pilot activities, demonstration & studies
1.7 Implement training programme for beneficiaries & livestock staff
2.1Construct support infrastructure for marketing & trade
2.2 Set up & run the Marketing Information Service
2.3 Support quality control
2.4 Mobilise & fund AMS
2.5 Establish, backstop & fund *dzongkhag* marketing officers
2.6 Identify, backstop & fund "godfather" entrepreneurs2.7 Build Rural Enterprise Parks
2.8 Implement training for beneficiaries
3.1 Establish revolving fund with BDFC
3.2 Train BDFC staff & beneficiaries
4.1 Finalise District Transport Master Plans and prepare for the 10th National Five-Year Plan
4.2 Upgrade capabilities of local engineers
4.3 Build farm roads & power-tiller tracks
4.4 Arrange for and fund maintenance
4.5 Build or rehabilitate irrigation systems
5.1 Nominate planning focal points
5.2 Establish and run the Programme Facilitation Office
5.3 Train *dzongkhag* planning staff
5.4 Organise programme & local workshops
5.4 Allocate & run micro-initiative funds

APPENDIX III

Bhutan AMEPP

Explanatory Note on USD 100 000 Grant

Activities to be funded by the grant

1. As indicated in the President's Report (paragraphs 19 & 22, Table 2, and Appendix IV), the USD 100,000 grant is earmarked for two components: Marketing & Enterprise Promotion (Component 2, USD 50,000), and Management (Component 5, USD 50,000).

2. The specific areas of support are:

   (a) Capacity-building for the newly-established Agricultural Marketing Services of MOA and in relation to WTO access, including training, study tours, studies etc; and
   (b) Short-term technical assistance for programme management that SNV is unable to fund due to resource constraint. They include TAs for management planning and M&E. Management support becomes important due to rotation of key senior project staff. The TA for M&E aims at strengthening the monitoring function of the Programme Facilitation Office (PFO) and putting it in proper relationship with the national / district requirements / capacity.

Expected benefits

3. The benefits of the grant-funded activities are expected as:

   (a) A fully functional AMS with adequate staffing and capacity, including the operation of the proposed Market Information Service system;
   (b) Strengthened capacity in MOA to deal with issues related to WTO access and the regional trade environment;
   (c) A strengthened project M&E system that meets IFAD's evolving requirements and is integrated with national / local monitoring systems; and
   (d) Strengthened management capacity for the project.

APPENDIX IV

PROGRAMME MANAGEMENT AND IMPLEMENTATION

1. This appendix outlines the programme management and implementation arrangement, especially the role of the PFO in programme implementation within a decentralized decision making framework. The SEZAP has been instrumental in successfully completing a participatory planning effort as a preparation for the 9th Plan. The new programme provides the opportunity to take the participatory planning commenced under SEZAP further.

A. SEZAP Implementation Structure

2. At national level, a PSC meets once annually – usually towards the end of the fiscal year. It consists of MOA (or the Secretary) as Chairman and senior representatives of the Ministry of Finance (Division of Aid and Development Management, and Division of Budget Administration), Ministry of Home Affairs, and the Planning Commission. In addition, the Directorate of Agriculture and of Livestock, as well as the Planning and Policy Division and the Administration and Finance Division of MOA, are also represented. Significantly, the chairman of the Project Coordination Committee (see below) is also a member. Finally, important partners outside the RGOB, such as BDFC and SNV are also members of the PSC. The PFO assumes the secretariat of the PSC. UNOPS has regularly attended the meetings.

3. At regional level, a PCC was created to ensure smooth decision processes at the local level within the overall guidelines set out by the PSC. Membership of the PCC includes the District Head (*Dzongdag*), the RNR coordinator, and the Planning officer of each of the participating *dzongkhags*. Other members are 6 *gups* (elected geog leaders), all members of the national assembly. Key implementing agencies are also represented, including the 3 state farms, and the RNR-Research Centre of Wengkhar. The regional manager(s) of BDFC, Food Corporation of Bhutan, the Agricultural Machinery Company and Druk Seed also attend the meetings. The chair rotates among the *Dzongdas*. PFO assumes the secretariat. The committee meets once or twice annually, and the meetings last for 2 days. The PCC has two essential functions: (a) to review and approve the Annual Work Plan and Budget (AWPB) for the coming year before it is passed on to the central level for inclusion in the national budgets; and (b) to monitor programme progress and resolve matters that cannot be resolved at lower levels or by PFO.

4. The PFO was established to smoothen day-to-day implementation of the programmes under the immediate supervision of the PCC and in direct support of the *dzongkhag* administrations, which are the focal institutions for programme implementation. The PFO has maintained a stable and efficient structure consisting of 4 sections, respectively for administration, finance, M&E, and engineering.

5. A recent and apparently successful innovation is known as the "focal person concept". PFO has identified five areas where the dialogue between *dzongkhags* and PFO needed a sharper focus, in order to avoid inefficient programme planning and implementation. Henceforward, participating *dzongkhags* and other institutions have one person to address on any specific matter arising. The five focal persons deal with community-based natural resource management, Local Development Initiative, RNR-support, infrastructure and programme management. The technical assistance provided by SNV is now linked to these focal persons on a one-to-one basis. The process has been solidified under what is known as the Component Operating Framework, which defines objectives, strategy, scope and status of individual component implementation. It guides each focal person in its responsibilities which are coordination, planning, monitoring and the provision of support to *dzongkhag* implementers for the component assigned.

6. The process of deriving the AWPB can be summarized as follows:

- The *geogs* present their proposals, duly approved by the respective *geog* Development Committees (GYTs), to the *dzongkhag*; the *geogs* base themselves almost exclusively on what is actually written into the 9th Plan, usually presenting an investment volume that represents about 18% of the total planned investment during the plan period.
- At the *dzongkhag* level, the *dzongkhag* Development Committee (DYT) considers and usually endorses the *geog* plans; the *dzongkhag* plan proposal is therefore the sum total of the *geog* plans augmented with specific *dzongkhag* items.
- As the 9th Plan puts forward investment plans that are much higher than the available budgets, there is a need to reduce the *dzongkhag* annual plan proposals to more realistic levels. This duty befalls the annual AWPB meeting which is organised by the RNR-RC and the PFO. This meeting deliberates on the RNR-parts of the programme and allocates the approved investment to RGOB and SEZAP budgets in accordance with the programme documentation. The meeting lasts for 3 days and comprises the following members: all RNR sector heads and the planning officers of the *dzongkhags*, a selection of *gups*, representatives of MOA, as well as the regional directors of key bodies. The meeting usually takes place in October or November.
- The final budget proposal for RNR in the six *dzongkhags* is then put before the PCC for review and endorsement.
- It is then forwarded to MOA where further refinements and adjustments are occasionally made.
- The final stage prior to transmission to MOF is the approval by the PSC.

B. The PFO and Decentralized and Participatory Implementation

7. The issue of working with, not on behalf of, the beneficiaries is very important. Given the requirements of participatory project implementation under such an approach, what is then the most appropriate role of the PFO and, indeed, the *dzongkhag* planning officers who will receive more power under the new arrangements? This role can be summarized in four action verbs: coordinate, plan, monitor and report.

8. **To Coordinate**. The PFO will make sure that the technically specialized institutions will be enabled to work together towards achieving the common goal of the project, each in their own speciality. It also means making sure that these technical partners obtain the project resources in a timely fashion to be effective in achieving the annual and overall targets set in their sector.

9. **To Plan**. From the bottom up the PFO will assist the *dzongkhags* to gather the *geog development plans*, the *dzongkhag* and eventual project AWPB, using the procedure developed for SEZAP.

10. **To Monitor**. The recently developed M&E procedures under SEZAP represent a good starting point in achieving the monitoring objectives. There may, however, be a need to improve the accessibility of the presentation, to refine the monitoring objectives and to simplify the sets of indicators used.

11. **To report**. Preparing good reports is the only way to achieve communications between the project and the outside world. Effective monitoring is a pre-condition to good reporting.

12. Field execution work will need to be done by the specialized institutions, inside and outside of Government, in accordance with their technical specifications and qualifications. In this, the role of the PFO is to ensure that these outside agencies operate in a coordinated way and to verify that the

work they perform achieves the agreed purposes and is of the agreed quality. The latter, again, is the function of monitoring. However, given the low technical levels in the *dzongkhags* it is necessary to provide technical support in a number of key areas, in particular in engineering activities such as detailed design. PFO is correct in maintaining a nucleus of good-level technical support staff. In addition, the PFO will also ensure that participating institutions will have access to adequate funding in timely fashion to accomplish their agreed programmes of work.

C. Implementation structure

13. The SEZAP PFO, based in Khangma and described above, has proved to be a very effective implementation tool. The structure needs will be maintained for the purpose of facilitating the implementation of the new programme. The new structure of focal persons for each technical sector and also for M&E, with correspondent focal point(s) in the *dzongkhags*, is a very promising innovation that will be further tested during the closing year of SEZAP. The implementation of the new programme starts from the premise that this structure will continue to prove effective.

14. Each *dzongkhag* will therefore nominate correspondents to the PFO focal persons. In addition, it will be necessary to make the following changes in the staffing: (a) nomination of an overall programme coordinator, answerable directly to the *Dzongdag* and nomination of one monitoring officer; and (b) nomination of one Gender Focal Point, who will be offered appropriate entry-training and support.

APPENDIX V

ORGANIGRAMME

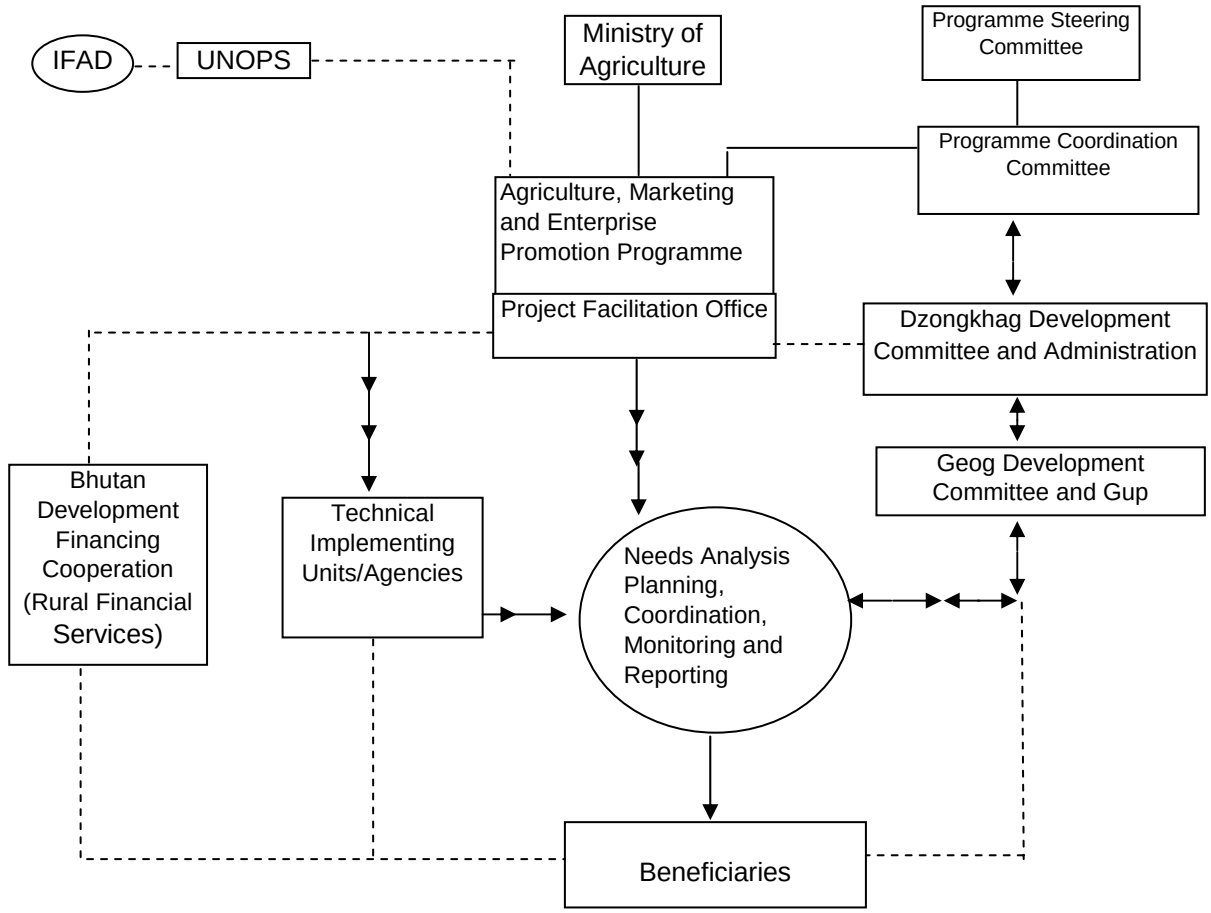

Notes:

Lines of authority/answerability
Lines of liaison/technical communication
Lines of operational activity